حكومة أقليم كوردستان
وزارة التخطيط

خطة التنمية لأقليم كوردستان
للسنوات 2016-2020

حكومة أقليم كوردستان
وزارة التخطيط
اربيل2015

الخلاصة التنفيذية

تمثل خطة 2016-2020مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي في اقليم كوردستان العراق وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي الاقتصادي والمجتمعي . وقد اعتمد في اعداد الخطة في بنائها على الاستراتيجيات والخطط للوزارات الزراعة و التربية و التعليم و الكهرباء وغيرها فضلا عن الرؤية نحو المستقبل اقليم كوردستان 2020 التي اصدرتها وزارة التخطيط حكومة الاقليم و خطط تنمية المحافظات كما اعتمد على الكثير من المصادر والوثائق الرسمية وغير الرسمية (المحلية والاقليمية والدولية) والتي ترد في المؤشرات الدولية الصادرة عن منظمات الامم المتحدة، الأهداف الإنمائية للألفية أضافة الى الوثائق المحلية التي من أهمها: الدستور الاتحادي لجمهورية العراق، مسودة دستور اقليم كوردستان، الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر، والعديد من المسوحات الوطنية اطارا مرجعيا ساندا لهذا المسار الذي يتضمن رؤية مستقبلية بعيدة الذي تهدف الي بناء اقتصاد متنوع و مزدهرتقوده قطاعات الصناعة و الطاقة و الزراعة و السياحة كاقطاب تنموية, يكون القطاع العام و الخاص و المجتمع المدني شركاء في التنمية.
وبناءً على ذلك فقد بادرت وزارة التخطيط باعداد خطة التنمية الاستراتيجية للاعوام (2016-2020) لتكون الاساس والموجه للجهود المبذولة من مختلف الجهات (الحكومية وغير الحكومية) نحو أستثمار معطيات الانجازات العديدة التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية في مختلف الاصعدة الهادفة الى تحقيق التطور والتجدد وصولاً الى ترسيخ اسس التنمية المستدامة.
تتركز خطة التنمية على سبعة فصول بالاضافة الي فصل التقييم و المتابعة تشكل فيما بينها اطارا متكاملا لمواصلة التنمية الشاملة والمتوازنة لاقتصاد الاقليم خلال السنوات الخمس القادمة ,فضلا عن ارساء دعائم التنمية المستدامةعلى مدى البعيد.

أولاً- أهم التحديات التنموية الآنية والمستقبلية:

تتمثل اهم السمات المميزة لهذه الخطة في الاصرار على تحقيق طموحاتها وتوجهاتها التنموية على الرغم من بروز العديد جملة من التحديات الانية والمستقبلية يأتي اهم تلك التحديات الرئيسة وبشكل موجز ومختصر.

1- الخلل النسبي في تركيبة القطاعات الاقتصادية التي تدل عليها نسب مساهمات هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، مما يؤدي الى انكشاف إقتصاد الاقليم للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني بعض تلك المساهمات وبالاخص مساهمات القطاعات السلعية في توليد الناتج المحلي الاجمالي والتي تشكل نسبتها 23.69% فقط ، في حين بلغت نسبة الانشطة التوزيعية 33.5% والانشطة الخدمية 42.24% وذلك وفقاً لمعطيات عام 2011 .
2- الاتجاه العام في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مما ولد زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال، وقد يكون سبب ذلك هو ضعف الادارة المالية والحاجة الملحة الى ادخال تغييرات في النظام المالي الحكومي.
3- ضعف قدرة الاقتصاد في الاقليم على توليد فرص العمل كنتيجة لانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام مما ادى الى بروز ظاهرة البطالة لفئة السكان في سن العمل.
4- يمثل معدل النمو السكاني المرتفع في الاقليم تحدياً اساسياً كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل الخصوبة الكلي، مما يتطلب الزيادة المستمرةفي معدلات الانفاق الاستهلاكي اللازم لسد متطلبات الفئة المستهلكة في الاقتصاد.
5- ضعف القدرة التنافسية للانتاج النباتي والحيواني في الاقليم على النطاقين الخارجي والداخلي مما ولد ضعفاً في تامين الامن الغذائي من الانتاج المحلي وخاصة في المحاصيل والمنتجات الرئيسية.
6- استمرار مشكلة عدم معالجة المناطق المزروعة بالالغام وتأثيرها على الامن الانساني واستغلال الاراضي و اقامة المشاريع التنموية عليها.
7- ارتفاع معدلات استغلال الموارد الاقتصادية النادرة، وخاصة الارض والموارد المائية بصورة عشوائية.
8- لازالت الحاجةالي زيادة الاستثمارات (المحلية والاجنبية) الموجهة نحو دعم القدرات التوليدية المحلية للطاقة الكهربائية.
9- ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.
10- ارتفاع مستوى الوعي لدى المواطنين بفضل التوسع الملحوظ في فرص التعليم والثقافة، وما يترتب عليه من تطلع مستمر ومتصاعد لبلوغ مستويات معيشية أرقى وأفضل.
11- استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعة نسبيا، وما تحمله تلك المعدلات من مضامين مهمة تتعلق بنمو الطلب على الخدمات الاساسية في مجالات التعليم والصحة والنقل والاتصالات وخدمات المنافع الحيوية والمساكن.
12- ضعف الاهتمام بتطوير المناهج الدراسية للتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والعالي وضعف مواكبة هذه المناهج للتطورات العلمية ومحدودية المستلزمات.
13- ضيق القدرة الاستيعابية للأبنية (لمختلف المستويات التعليمية) الذي انعكس في تدني القدرة على توفير فرص التعليم بالكامل والاستمرار فيه وهو يمثل واحداً من التحديات الرئيسة للنهوض بواقع التعليم في الاقليم.
14- العجز في الابنية المدرسية .
15- تفاقم حدة العجز في الوحدات السكنية بشكل لايتناسب مع استمرار معدلات النمو السكاني و الارتفاع بمستويات الدخول.
16- النمو المستمر في اعداد المواطنين الداخلين إلى سوق العمل بحثا عن فرص وظيفية ملائمة في ظل وجود بطالة نسبية، خاصة بين فئة الشباب.
17- تصاعد أهمية الاسراع بالتنمية النوعية لقوة العمل في الاقليم لاكسابها المهارات والمعارف التي تمكنها من مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة، والاسهام بفاعلية في تعزيز إنتاجية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتعجيل تحوله الى اقتصاد معرفي.[1]
18- تشكل التغيرات الديمغرافية بين المناطق نتيجة تزايد الهجرة من الريف والقرى نحو المدن تحديا أمام تطبيق السياسات الصحية، وقد يعود السبب بشكل مباشر الى عدم وجود سياسة سكانية في الاقليم واضحة ومعتمدة، فالزيادة السكانية المضطردة تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية.
19- ارتفاع مستوى الضغوط على المؤسسات الصحية العامة.

[1] الاقتصاد المعرفي :اصبحت الاصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية من الابداع والذكاء والمعلومات , وصار الذكاء المتجسد في برامج الكومبيوتر والتكنلوجيا عن نطاق واسع من المنتوجات أهمية تفوق رأس المال او المواد او العمالة .وتقدر الامم المتحدة ان اقتصاد المعرفة تستأثر الان 7% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10% سنويا وجدير بالذكر أن 50% من نمو الانتاجية في اوربا هو نتيجة مباشرة لاستخدام وانتاج تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.

20- استمرار ظاهرة ثنائية التنمية المكانية في الاقليم المتمثلة بوجود مناطق متطورة محدودة العدد هي المدن الكبرى والمدن المركزية للمحافظات التي تستحوذ على معظم النشاط الاقتصادي والخدمات والبنى الارتكازية مقابل وجود مناطق اقل تطورا وخاصة في الاقضية والنواحي والمناطق الريفية.
21- ادارة سلبية ومتخلفة للنفايات في ظل عدم وجود مواقع طمر نظامية.
22- غياب رؤية تاشيرية محددة المعالم لدور القطاع الخاص في اعادة هيكلة الاقتصاد وبناء قاعدته الانتاجية، صاحب ذلك قصور نسبي في مجموعة القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما حد من امكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدراته التنافسية.
23- ان أهداف خطة التنمية الاستراتيجية لا يمكن أن تتحقق دون تطوير قدرات الحكومة بكافة مفاصلها، وعلى كل المستويات وبكل مواقعها الجغرافية.

ثانياً- الاهداف الاستراتيجية الرئيسة للخطة:

تبنت هذه الخطة مجموعة واسعة من الاهداف الاستراتيجية لتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، مستندة في ذلك الى معطيات التحليل الاستراتيجي للواقع الاقتصادي والاجتماعي للاقليم، وما أفرزته عملية تشخيص التحديات الانية والمستقبلية التي من المتوقع ان تواجهها جهود التنمية خلال الاعوام الخمسة القادمة، وعموماً تتركز أولويات وأهداف الخطة الاستراتيجية بما ياتي:

الهدف الاول:

تحقيق الامن الغذائي للآ قليم كوردستان.

الهدف الثاني:

تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة ،وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الهدف الثالث:

تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الاقليم تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهدف الرابع :

تعزيز التنمية البشرية و توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف و المهارات و الخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة،و توفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

الهدف الخامس:

رفع المستويات المعيشية وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

الهدف السادس:

تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً وراسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والانتاجية للاقتصاد الوطني،وتعزيز قدراته التنافسية،وتعظيم العائد من ميزاته.

الهدف السابع:

التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

الهدف الثامن:

تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (المحلية والاجنبية)،ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص.

الهدف التاسع

تنمية الموارد الطبيعية –وبخاصة الموارد المائية- والمحافظة عليها،وترشيد استخدامها،وحماية البيئة وتطوير انظمتها في اطار متطلبات التنمية المستدامة.

الهدف العاشر:

مواصلة الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الانظمة ذات العلاقة وتحسين الاداء والعمل على ترسيخ مبدا الشفافية والمساءلة،ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير انشطتها الانمائية.

الهدف الحادي عشر:

تطوير قطاع المنشات الصغيرة والمتوسطة ,لزيادة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي،واستحداث الاطر لرعايته وتنظيمية.

ثانياً:اليات التنفيذ الرئيسية

1- تسريع وتيرة النمو الاقتصادى وتوزيع ثماره بين مناطق الاقليم ،والشرائح الاجتماعية المختلفة.
2- تعزيز الفاعلية التنموية للاستثمارات الاجنبية المباشرة.
3- تقليص الفجوات التنموية بين المناطق الادارية.
4- تكثيف جهود تنويع القاعدة الاقتصادية.
5- تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.
6- تكثيف الجهود لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة والاستمرار في تقليص معدلات الفقر.
7- تهيئة البيئة المواتية للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والتحول التدريجي نحو مجتمع المعلومات.
8- تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسريع عمليات التخصيص.
9- تحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في انتهاج سياسة مالية ونقدية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص الضغوط التضخمية.
10- زيادة اسهام القوى العاملة الوطنية في القطاعات.
11- توفير فرص التعليم وتحسين معدلات الانتحاق بمراحله المختلفة،وتطوير النظام التعليمى لضمان الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية,وللمعارف المستجدة.
12- توسيع برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني وتطويرها ونشرها في جميع المناطق الادارية.
13- توفير الرعاية الصحيةالشاملة و المتكاملة لجميع افراد المجتمع.
14- اتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية,وتعزيز العلاقة بين الخصائص السكانية وتوجهات التنمية المستدامة.
15- تطوير المشاركة الفاعلة للمرأة في الاقليم في النهضة التنموية للاقليم وتعزيز هذه المشاركة.
16- دعم مشاركة الشباب في النهضة التنموية للاقليم و تمكينهم من الاسهامات الفاعلة في تنمية المجتمع.

17- توفير السكن المناسب على أوسع نطاق وبما يلبي احتياجات فئات المجتمع.
18- حماية النزاهة ومكافحة الفساد,والحد من انعكاساته على المناخ الاستثماري والابعاد الاقتصادية والاجتماعية لخطة.
19- تعزيز الثقافة الوطنية وتنميتها,وزيادة الانتاج الثقافي والعلمي.
20- تحسين اليات تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية,وتقويم السياسات التنفيذية التي تتبناها الخطة.
21- تقديم الدعم والمساندة للمنشات الصغيرة والمتوسطة وتذليل المعوقات التي تعترض تنميتها.
22- الاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية بتعزيز المشاركة الاهلية في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية ودعم الفئات المحتاجة, وذوي الاحتاجات الخاصة, وايلاء اهتمام خاص لفئات الشباب والمراة والطفل.

ثالثا-الاولويات والاسبقيات التنموية للخطة:

اعتمدت الخطة من اجل تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي تبنتها مجموعة من والاولويات الاسبقيات في توزيع الاستثمارات على القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لما تم توضيحه في الفقرات الثلاث السابقة، وبالشكل الاتي:

1- اوليات خطة التنمية:

أ- التنويع الاقتصادي

حرصا على ترسيخ قواعد التنمية الاقتصادية والمستدامة في الاقليم , تبنت الخطة مفهوما موسعا للتنويع الاقتصادي شمل خمسة ابعاد رئيسية هي:

- تنويع القاعدة الاقتصادية (الهيكل الانتاجي) .
- التنويع المؤسسي للانشطة الاقتصادية.
- التنويع المكاني للانشطة الاقتصادية.
- تنويع الصادرات.
- تنويع الايرادات العامة.

(أ- 1) تنويع القاعدة الاقتصادية (الهيكل الانتاجي)

التركيزفيما يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية في الاتي:

- الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد في الاقليم وتحويلها الى ميزات تنافسية مثل البتروكيماويات والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة.
- الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال, ومنها التعدينية والدوائية, التي تسهم بفعالية في عملية التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.
- صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية, والالات والمعدات والاجهزة الكهربائية.
- تعزيز دور المشأت الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لآهمية دورها واسهاماتها في تنويع القعدة الاقتصادية,وتوفير فرص العمل.
- الصناعات التحويلية المتجهة للتصدير.
- نشاط السياحة.
- الصناعات العصرية التي تركز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية, والتي تستخدم تقنيات متقدمة لترشيد استهلاك المياه, وتحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
- مختلف انشة التعدين التي يمكن من خلالها بناء سلسلة من الصناعات المتكاملة.

(ا-2) التنويع المؤسسي:

تمثل زيادة مساهمة القاع الخاص في النشاط الاقتصادي البعد الثاني للتنويع الاقتصادي وهو البعد المؤسسي, وقد اولت خطة التنمية عناية خاصة بتوسيع مشاركة القطاع الخاص في سائر الفعاليات الاقتصادية من انتاج واستثمار وتصدير وتوفير فرص العمل للمواطنين وذلك بهدف توسيع رقعة مشاركة هذا القطاع في الانشطة الانتاجية والخدمية ومن ثم تعزيز دوره التنموي. وتتبنى خطة التنمية الاهداف المحددة لتنمية القطاع الخاص:

- زيادة القيمة المضافة في القطاع الخاص بنمو سنوي متوسط.
- زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي.
- زيلدة الانفاق الاستثمار الخاص.
- نمو العمالة الوطنية.

(ا -3) التنويع المكاني:

حرصت الخطة على توزيع الانشطة الاقتصادية بين مناطق الاقليم المختلفة بالكيفية التي تحول دون تمركزها في بعض المناطق الرئيسية وتحقق في الوقت نفسه اقصى درجات الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وذلك باسناد ذلك التوزيع الى المقومات التنموية لكل منطقة وميزاتها التنافسية الضاهرة والكامنة.

ومن الملائم التنويه هنا الى ان مفهوم التنمية المتوازنة بين المناطق الذي تتبناه الخطة تنطوي ايضا على جانب اجتماعي يتحقق عبر توزيع الخدمات العامة والتجهيزات الاساسية ومرافق الخدمات الحيوية بين مناطق الاقليم المختلفة بالكيفية التي تستوفي احتياجات من تلك الخدمات والمرافق, ويستند التوزيع في هذه الحالة على معيار الكثافة السكانية ودرجة كفاية توفر الخدمة في المنطقة المعينة.

وتتبنى الخطة الاهداف العامة لتنمية المناطق:

- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الاقليم, وذلك بالمستوى الذي يعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

(أ-4) تنويع الصادرات:

يتعلق البعد الربع للتنويع الاقتصادي بتنويع الصادرات وقد خطط توجيه نمو الصادرات غير النفطية بمعدل ينوي متوسط من اجل مشاركة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

ومن اجل ذلك يجب العمل على ما يلي:

- زيادة فعالية برامج تنمية الصادرات غير النفطية والترويج لها.
- تكثيف الخدمات الاستشارية في المجالات الفنية والادارية والتسويقية المتعلقة بتنمية الصادرات.
- اقامة مناطق صناعية مخصصة للتصدير, والنضر في اقامة مناطق تجارة حرة في المواقع المناسبة, مع تزويدها بالتجهيزات الاساسية.
- توفير الحوافز المختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة (المحلية والاجنبية) للاسهام في تنمية انشطة اعادة التصدير.
- تطوير نظام متكامل البيانات ومعلومات التصديرية وتعزيزه بقواعد بيانات متخصصة لتلبية احتياجات المصدرين.

(أ-5) تنويع الايرادات الحكومية:

تنويع الايرادات الحكومية من خلال زيادة حصة الايرادات غير النفطية في اجمالي الايرادات الحكومية , ومن اهم بنود الايرادات غير النفطية :

الرسوم الكمركية , رسوم واجور الخدمات العامة, حصة الحكومة من قطاع الاتصالات , ضرائب الدخل , رسوم واجور خدمات الموانئ الجوية ورسم تاشيرات العمل. ويتبين من هذه البنود ان ايرادات الحكومة غير النفطية تعتمد في حجمها ومعدلات نموها على اربع عوامل رئيسية هي:

1- فئات الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية.
2- كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم.
3- حجم النشاط الاقتصادي.
4- قيمة الواردات (عائدات الرسوم الكمركية) .

ويخضع العامل الاول للقرارات والانظمة الحكومية . وبالنسبة لكفاءة تحصيل الضرائب والرسوم فتتوقع لها الخطة ان تتحسن مع الارتقاء في كفاءة الاجهزة الحكومية الذي تتوقع الخطة تحقيقه عبر تنفيذ التوجهات والاليات االموجودة في هذا المضمار. ام العاملان الثالث والرابع فيرتبطان مباشرة بنمو الناتج المحلي الاجمالي (حجم النشاط الاقتصادي العام) ونمو الواردات.وتتوقع الخطة ازدياد في نمو الواردات غير النفطية بصورة تلقائية مع نمو هذين العاملين.وقد تقدمت الاشارة للاليات التي اقترحتها الخطة لحفز نمو القطاع الخاص .

رابعا-القدرة التنافسية للمنتج المحلي:

ان النمو الاقتصادي يتركز في قطاع الخدمات على حساب النمو في القطاعات الانتاجية الرئيسية كالزراعة و الصناعة , مما يعكس انكشاف الاقتصاد في الاقليم وتبعيته للخارج. ان العمل على تأسيس قواعد اكثر متانة لاقتصاد وطني مستقل يتحدى الوضع الراهن و ويعالج الخلل الهيكلي للاقتصاد, ويعزز من صموده و استقلاليته,ليستوجب العمل على توجيه مزيد من الاستثمار الى قطاعات انتاجية ذات ميزة تنافسية واضحة و خاصة(في صناعة الحجر والمواد الانشائية التي تتوفرفي الاقليم بالاضافة الصناعات التحويلية كالصناعات الغذائية و الزراعة, و في السياحة)و ذلك لما تتضمنه هذه القطاعات من قدرة عالية على استغلال الموارد المحلية وعلى استعاب اكبر للايدي العاملة. كما يتطلب ذلك توضيفا أمثل للتكنلوجيا و للخبرات العملية و الفنية وللموارد الطبيعية المتوفرة. و لتحقيق ذلك على حكومة الاقليم تنفيذ السياسات ذات الاولوية التالية خلال سنوات الخطة:

1- تحفيز الاستثمار في القطاعات الانتاجية خاصة في قطاع الزراعة(بشقيها النباتي و الحيواني) وفي الصناعات الخفيفة وفي القطاعات ذات القيمة المضافة كتكنلوجيا المعلومات و السياحة.
2- تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المحلي و الترويج له وتفعيل نظام المواصفات و المقاييس من اجل رفع مستوى جودته مما يسهم في تخفيض العجز التجاري.
3- توفير التدريب الفني و التعليم النوعي من اجل رفع مستوى انتاجية العامل و تطوير رأس المال البشري في الاقليم.
4- الاستمرار في العمل زيادة مساحة الاراضي الزراعية و توفير مياه الري الكافية.
5- حماية صغار و متوسطي المنتجين الزراعيين ليتمكنوا من التكيف مع السوق, و توسيع نطاق الدعم على المدخلات الزراعية لهم (البذور , الاسمدة).
6- تطوير التعاونيات و المجالس الزراعية برعاية من القطاعين العام و الخاص و توفير خدمات الارشاد و البحث الزراعي و تعزيز القدرات في مجال الصحة الحيوانية و النباتية.
7- وضع التشريعات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل عمليات الاستيراد و التصدير و موازنتها مع احتياجات السوق المحلية وتنظيمها و الترويج و التسوق للمنتجات المحلية .
8- تنظيم السوق المحلي وحماية المستهلك و ضمان خلو السوق من بضائع المستوردة من خلال تكثيف الرقابة و تنفيذ التشريعات ذات الصلة.

خامسا : اسبقيات خطة التنمية:

1- قدر الاستثمار المطلوب تأمينه بحوالي (57.258) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (49) مليار دولار خلال سنوات الخطة الخمسة، يمول (32) مليار دولار منه من الموازنة الاستثمارية وعلى أساس نسبة (31.9%)من اجمالي تخصيصات الموازنة العامة البالغ للسنوات الخمسة (جدول رقم 1). أما المتبقي فيمول من استثمارات القطاع الخاص (المحلي والخارجي) (16.8) مليار دولار للسنوات الخمسة، وقد تم تقدير هذا المبلغ الاخير على اساس ان معدل الاستثمار السنوي (غير الحكومي) في الاقليم بلغ خلال السنوات الاربع الماضية (2006- نهاية2013) (3.915.922) مليار دولار سنوياً. وبذلك فان مساهمة القطاعين الحكومي والخاص في أجمالي الاستثمارات المخصصة للتنمية في الاقليم تمثل (57.96% و (42.04% على التوالي.

2- تم توزيع الأولويات الاستثمارية بإعطاء أولوية متقدمة لقطاع التنمية الاقتصادية(الزراعة باعتباره مصدرا مهما وذو إمكانات واعدة للمساهمة في تنويع الإقتصاد وتأمين الأمن الغذائي للاقليم فضلا عن دورهذا القطاع في توليد فرص عمل تساهم بشكل فاعل في الحد من مستويات البطالة والفقر واستقرار القوى العاملة المنتجة في الريف، وعدم الهجرة الى المناطق الحضرية ومزاحمتها للخدمات في المدن والصناعة) ، وحظي قطاع الكهرباء بأسبقية متقدمة باعتباره بنية ارتكازية أساسية لتحقيق أي تنمية وتطور في القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلا عن رفاهية السكان، تم إعطاء قطاع التشييد والمباني والاسكان أولوية باعتباره من القطاعات الاساسية في توفير وتطوير البنى الارتكازية من طرق وجسور وابنية ووحدات سكنية المختلفة كما حظي قطاعات الحماية والتنمية الاجتماعية (الصحة و التربية والتعليم العالي وغيرها) بالاضافة الى الخدمات العامة (الخدمات البلدية) والسياحة أولوية مناسبة في توزيع الاستثمارات ,التفاصيل في الجدول رقم(2).

3- كذلك اقترحت الخطة جملة من الإصلاحات المؤسسية على مستوى القطاعات وأكدت على موضوع بناء القدرات البشرية والفنية والتأكيد على اقتصادية المشاريع المتبناة في الخطة وموضوع الإدارة الرشيدة بما فيها من مبادئ سيادة القانون والمساءلة والشفافية والعدالة والشمولية والفاعلية والكفاءة، فضلا عن تحديث القطاع العام وفق هذه الأسس والمبادئ.

سادسا :حجم الاستثمار الحكومي:

يمول 37670 مليار دينار ما يعادل (32.39) مليار دولار منه من الموازنة الاستثمارية وعلى أساس نسبة (31.9%) للسنة الاولى من اجمالي تخصيصات الموازنة العامة للسنوات الخمسة (بما فيه التزامات الحكومة المركزية لحصة الاقليم بحيث لا تقل عن 12% من الموازنة العامة للعراق) و زيادة نسبة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام بنسبة سنوية 5% ابتداء من العام الثاني للخطة كما مبين في الجدول رقم 1

جدول (1)	حجم الاستثمار الحكومي المطلوب للمدة 2016- 2020	
السنة	النسبة من الميزانية %	تخصيصات الاستثمار الحكومي مليار دينار
2015	31.9	5885
2016	36.425	6719.8
2017	40.945	7553.6
2018	45.465	8388
2019	49.985	9221.4
المجموع		37670

جدول (2) توزيع الاستثمارات المقترحة حسب الابواب / القطاعات للاعوام 2016- 2020	نسبة الاستثمارات موزعة حسب الانشطة للمشاريع الاستثمارية %
الانشطة	النسبة
قطاع الزراعة و الموارد المائية	35
قطاع الكهرباء والصناعة	19
قطاع المباني والصرف الصحي	7.5
قطاع التربية و التعليم	12
قطاع الصحة	7
قطاع السياحة	1
الاخرى [2]	18.5
المجموع	100

[2]- الاخرى يشمل الانشطة (تنمية الاقليم ,البيئة, النقل,الاتصالات, الاخرى)

جدول (2A) توزيع الاستثمارات حسب الابواب / القطاعات للاعوام 2007 -2012	نسبة المبلغ المخصص2007-2012
الانشطة	النسبة
قطاع الزراعة و الموارد المائية	4.48%
قطاع الكهرباء والصناعة	22%
قطاع المباني والصرف الصحي	16.28%
قطاع التربية و التعليم العالي	11.4%
قطاع الصحة	6%
الاخرى	39.2%
المجموع	100%

سابعا:اهم المؤشرت الرئيسية:

وقد توزعت الاهداف السابقة على (6) فصول رئيسياً، واشتقت من هذه الاهداف العديد من المؤشرات الكمية والنوعية التي يستند عليها في تحقيق تلك الاهداف، ويمكن عرض أهم تلك المؤشرات الرئيسة وبايجاز شديد بالنقاط الآتية:

الفصل الاول الاقتصاد الكلي و المالية و القطاع الخاص:

اولا- الاقتصاد الكلي :

1- **تنمية الانشطة الاقتصادية.**
2- **رفع معدل الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الخطة2015-2019 بمعدل سنوي 12% و بالاسعار الثابتة.**
3- **دعم الاستثمارات لاقطاب النمو الاقتصادي (الزراعة, الصناعة و الكهرباء, والسياحة) من اجل زيادة مساهمتم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتجاوز 55% من اجمالي الناتج بالاسعار الثابتة.**
4- **نمو فرص العمل بما يسمح بتخفيض البطالة الي 3%.**
5- **زيادة النسبة المئوية للأستثمار (المحلي والخارجي) مقارنة بالأقتصاد (أجمالي الناتج المحلي السنوي) لتبلغ 20% خلال خمسة سنوات .**

ثانيا- القطاع المالي :

1- **زيادة النفقات الاستثمارية من اجمالي النفقات العامة بنسب تصاعدية لتصل الى 50% من ميزانية عام 2019 من خلال الترشيد في الانفاق التشغيلي غير الاساسي .**
2- **تطوير اسلوب اعداد الميزانية المستند الى تحديد واضح للاهداف واولوياتها في فترة لاتتجاوز العامين من خلال الاستعانة بالمكاتب الاستشارية المحلية والدولية.**

تهيئة مستلزمات اعتماد الاسس الاقتصادية في اقرار مشاريع الميزانية الاستثمارية (اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، ومعايير الكلفة / المنفعة) ، وارتباطها باولويات التنمية ، ابتداءً من عام 2015

ثالثا/ القطاع الخاص :

1- **رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الاجمالي وتراكم راس المال من خلال تعبئة استثماراته في الزراعة والصناعة والسياحة.**
2- **رفع نسبة مساهمته في توليد فرص العمل من خلال توسيع نطاق القطاع الخاص المنظم.**
3- **تحديد اشكال الشراكة واختيار الانسب منها، شراكات تعاونية، شراكات تعاقدية (Bot بناء –تشغيل –نقل ملكية) (Boo بناء –تملك –تشغيل) (boot بناء – تملك –تشغيل – تحويل).**
4- **تاسيس حاضنات للاعمال التكنولوجية والتوسع في اعتمادها.**
5- **تشجيع التوسع في انشاء الشركات المساهمة ذات الجدوى الاقتصادية.**
6- **تعزيز اللامركزية في ادارة المرافق التنموية واشراك القطاع الخاص في وضع الخطط والبرامج على مستوى المحافظات والمجالس البلدية للاقضية والنواحي، وتشجيعه في الدخول بمشاريع تنمية المحافظات التي تمثل فرص استثمارية جيدة.**

الفصل الثاني التنمية الاقتصادية

اولا- القطاع الزراعي والموارد المائية :

1- **تحقيق نسبة نمو سنوية للقطاع الزراعي لاتقل عن 15%.**
2- **زيادة نسبة نمو القطاع الزراعي بنسبة لاتقل عن 25% في نمو الناتج المحلي الاجمالي.**
3- **تقليل نسبة 7% سنوياً من الأغذية المستوردة الى مجموع السلع المستوردة بحيث لاتقل النسبة التراكمية للتقليل عن 30% خلال 5 سنوات عن طريق زيادة وتحسين الانتاج المحلي.**
4- **زيادة حجم الخزن المائي بنسبة نمو اجمالية 5% من كمية المياه المتاحة في الانهر المارة في الاقليم خلال 5 اعوام نتيجة تنفيذ (4) سدود خلال فترة الخطة للأعوام 2015 – 2019**
5- **استثمار المياه الجوفية استثمارا مستداما.**

ثانيا- قطاع الصناعة

1- **ضمان أنتاج حاجة الأقليم من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي بالكامل خلال 5 اعوام.**
2- **يادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى 15% خلال 5 اعوام.**
3- **زيادة النسبة المئوية للأستثمار الصناعي مقارنة بالأقتصاد (أجمالي الناتج المحلي السنوي) لتبلغ 20% خلال 5 اعوام.**
4- **بناء الشراكات مع القطاع الخاص المحلي او الشركات الاجنبية لشركتين عامة خلال عام 2015ولشركتين اخريين خلال عام 2017 وثلاث شركات عامة أخرى لغاية نهاية عام 2019.**

ثالثا- قطاع السياحة

1- **زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 15% سنوياً.**
2- **رفع الدخل من السياحة الي 1.5 مليار دولار.(1ترليون و 800مليار دينار)**

3- زيادة عدد السياح الي 4 مليون سائح.
4- زيادة عدد الأسرة الفندقية الي50000 سرير.
5- توليد 50000فرصة العمل الي سنة 2019.

رابعا- التنمية المكانية :

1- تخصيص ما لايقل عن 50% من الميزانية الاستثمارية الحكومية سنوياً لتطوير الخدمات والبنى الارتكازية الاساسية في الاقضية والنواحي والارياف.
2- إنشاء ما لايقل عن منطقة صناعية متكاملة صديقة للبيئة ومخططة وفق احدث الاسس والمعايير خارج مدن الاقضية في كل محافظة من المحافظات الثلاث مع تأمين كافة البنى الارتكازية لكي تكون جاهزة لاستقبال المستثمرين في القطاع الخاص المحلي والاجنبي.
3- زيادة الاستثمارالخاص المحلي والاجنبي بما لايقل عن 10% من اجمالي المبالغ المستثمرة سنوياً في المناطق الاقل تطور.

الفصل الثالث السكان والقوى العاملة والتشغيل :

1- التأثير التدريجي في معدلات نمو السكان.
2- تبني سياسة سكانية رشيدة للتاثير في معدلات الخصوبة والنمو السكاني.
3- خفض معدلات البطالة من 6.9% إلى 4% خلال سنوات الخطة
4- رفع معدل توقع الحياة عند الولادة ليزيد عن 70 سنة نهاية عام 2020.
5- تطوير نظام شامل للتأمين ضد البطالة.
6- توفير بيئة عمل لائقة.

الفصل الرابع البنى التحتية

اولا- قطاع الطاقة:

1- تامين احتياطي من الطاقة الكهربائية لمواجهة الطلب المتزايد مستقبلاً والذي يقدر بحدود نموه (30)سنويا لتصل الي 9000 ميكاواط في نهاية عام 2020.
2- تقديم الدعم لتنمية الطاقة المتجددة بحيث تضم 10% من انتاج واستهلاك الكهرباء بحلول عام 2019.

ثانيا- قطاع النقل و الاتصالات:

القسم الاول- النقل

1- أجراء الصيانة الدورية لنسبة (5%) من اجمالي شبكة الطرق والجسور القائمة سنوياً، وباستخدام تقنيات حديثة ومتطورة تكون اسرع واكثر اقتصادية لتنفيذ اعمال التاهيل والصيانة كتقنية (Cold In_ Place Recycling of Asphalt Pavement).
2- إنشاء (3) طرق سريعة خلال (5) اعوام، تربط هذه الطرق مراكز المدن فيما بينها، ومع الدول المجاورة الاخرى.
3- إنشاء الممرات الثانية لـ (10%) من الطرق الشريانية والرئيسة المفردة سنوياً، وخاصة تلك الطرق التي وصلت طاقاتها الاستعابية الى حدودها القصوى.

القسم الثاني- نقل الركاب والبضائع و الطيران المدني :

1- زيادة وتوسيع خدمات النقل الجوي للمسافرين والبضائع من مطاري اربيل والسليمانية الدوليين بنسبة (10%) سنوياً، عن طريق توسيع التسهيلات الادارية والفنية واللوجستية.
2- أنشاء شركة للنقل الجوي وطنية حكومية في الاقليم لنقل المسافرين والبضائع خلال (3) اعوام، وتامين التخصيصات المالية اللازمة للبدء بتملك أو أستنجار الطائرات.

القسم الثالث/ قطاع الاتصالات و البريد:

1- توسيع خدمة الهاتف الثابت (الارضي) خلال (5) اعوام لتصل الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص الى ما لايقل عن 25% بدلا من الوضع الحالي والبالغ 7%.
2- زيادة عدد المستفيدين ومستخدمي الشبكة الدولية (الانترنيت) في الاقليم بنسبة (10%) سنوياً لتصل الى (50%) من السكان خلال (5) اعوام، عن طريق دعم وتحفيز وتشجيع شركات ومكاتب القطاع الخاص لتوسيع خدماتها في محافظات الاقليم.

ثالثا- قطاع الاسكان

1- زيادة عدد الوحدات السكنية المتاحة للمواطنين (القطاع العام والخاص المحلي والاجنبي) بنسبة 15% سنوياً.
2- تامين توزيع الاراضي او الوحدات السكنية على الشرائح المستهدفة بالتوزيع المجاني بنسبة 100% خلال 5 اعوام.
3- زيادة القروض العقارية المقدمة للمواطنين (وبالاخص ذوي الدخل المحدود) بنسبة 100% من اجمالي عدد طالبي القروض الحالي، وزيادة مبلغ القرض 100% ايضاً خلال 5 اعوام.

رابعا- قطاع الماء والصرف الصحي :

1- زيادة مشاريع ومحطات انتاج الماء الصالح للشرب بنسبة (15%) سنوياً، لتجاوز العجز الاجمالي الحالي البالغ (35%) من اجمالي كمية الماء المنتج (15.5% في المناطق الحضرية و33.3% في المناطق الريفية)، لتصل نسبة تغطية الخدمة الى (99%) من السكان في الحضر والريف خلال (3) اعوام.
2- زيادة وتحسين خدمات الصرف الصحي بنسبة (10%) سنوياً في المناطق الحضرية و(15%) سنوياً في المناطق الريفية.

خامسا- قطاع البيئة

1- زيادة توزيع خدمات مياه الشرب الصالحة بشبكات توزيع آمنة بنسبة 10% سنوياً للمناطق والاحياء المحرومة (وخاصة في الارياف).
2- تخفيض حالات الاصابة بالامراض المنتقلة بالمياه بنسبة 15% سنوياً عن طريق تحسين مصادرها.

3- تخفيض تلوث المصادر المائية بالمياه العادمة الصناعية بنسبة 15% سنوياً .
4- تخفيض تلوث الموارد المائية (مياه الانهر والبحيرات) بالكيماويات الزراعية بنسبة 5% سنوياً والوصول الى الحدود المسموح بها دولياً خلال 5 اعوام.

الفصل الخامس الحماية الاجتماعية

اولا- القطاع الصحي

1- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 32 وفاة لكل 1000 ولادة حية(حسب مسح التعدد المؤشرات الرابع MICS4) الى 22 وفاة لكل 1000 ولادة حية خلال 5 اعوام.
2- زيادة عدد الأطباء لكل عشرة الاف شخص بنسبة 15 % او اكثر سنويا.
3- زيادة عدد الأسرة لكل عشرة الاف شخص بنسبة 15 % او اكثر سنويا.
4- زيادة نسبة تلقيح الحوامل بلقاح توكسيد الكزاز بنسبة 100% مع نهاية العام 2019.
5- زيادة نسبة الملقحين بلقاح التهاب الكبد الفايروسي بنسبة 100% مع نهاية العام 2019.

ثانيا- قطاع التربية

1- تمكين كافة الأطفال بعمر 6 سنوات المشمولين بالتعليم الالزامي من الالتحاق بالدراسة، وأتمام 99% منهم المرحلة الاساسية خلال 5 سنوات.
2- تحقيق نسبة 60% من الطلاب الذين يحققون الشهادة الأعدادية الأقليمية خلال 5 سنوات.
3- تخفيض نسبة الأمية بما لايقل عن 10% سنويا لغاية تحقيق محو الأمية بنسبة 80% خلال 5 سنوات.
4- رفع نسبة التغطية لطلاب التعليم العالي إلى ما يفوق 25% خلال 5 سنوات.

ثالثا-قطاع التعليم الجامعي

1- زيادة عدد الزمالات الخارجية بمقدار 10% سنويا لتصل الى 5% من مجموع الخريجين خلال 5 اعوام مع أعطاء الأولوية للأقسام العلمية و التكنولوجية.
2- أعداد خطة خلال سنة واحدة لتطوير المناهج التعليمية لمواكبة التنمية الأقتصادية الواجبة التحقيق وبما يضمن توفير الكفاءات للقطاعات المساهمة في زيادة الناتج القومي شاملا الكوادر الوسطية (المهنية و الفنية).
3- رفع نسبة التغطية لطلاب التعليم العالي إلى ما يفوق 25% خلال 5 اعوام.

رابعا- قطاع الابعاد الاجتماعية:

القسم الاول تمكين المرأة :

1- تحقيق مستوى متساوي لفرص التعليم بين الأناث والذكور في جميع المراحل التعليمية ما قبل الجامعي خلال 5 سنوات.
2- زيادة مساهمة المرأة بالنشاط الاقتصادي بنسبة 5% سنوياً.

القسم الثاني: الشباب

1- تخفيض نسب البطالة بين الشباب بنسبة 10% سنوياً مع التركيز على المناطق الريفية ولكلا الجنسين.
2- أعداد (5) برامج سنوية تهدف الى تعميق فكرة النوع الاجتماعي بين الشباب وبما يؤمن تفاعلاً بناءاً مابين الذكور والإناث في الحياة الاجتماعية.
3- زيادة مشاركة الشباب بنسبة (2%) سنوياً في وضع السياسات والبرامج الخاصة بهم التي تعدها وتنفذها وزارة الثقافةوالشباب وتمكينهم من الإسهام في جميع مجالات التنمية.

القسم الثالث- ذوي الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسين

1- أحياء مناسبات تخليد وتكريم الشهداء وضحايا الابادة الجماعية من خلال زيادة البرامج الاعلامية المحلية بنسبة 50% واقامة النصب التذكارية بنسبة 40% واقامة المراسيم التخليدية بنسبة 100% خلال 5 اعوام.
2- تعزيز حزمة الخدمات المتنوعة المقدمة لذوي الشهداء وضحايا الابادة الجماعية على النحو الاتي:
3- توسيع عدد المرضي والمحتاجين للرعاية الطبية للعلاج خارج الاقليم بنسبة 10% سنوياً، وتغطية الاحتياجات الطبية والصحية داخل الاقليم بالكامل 100% خلال 5 اعوام.

القسم الرابع- الفئات المجتمعية الهشة :

1- معالجة الآثار والأعباء الناجمة عن ضعف السياسات الحكومية وتدني الاهتمام المجتمعي بشريحة الفئات الهشة من الأرامل والأيتام والمعوقين وغيرهم والعمل على تعديل تلك السياسات خلال سنة واحدة.
2- أصدار نظام او تشريع قانوني فعال أو تعديل الحالي للإعانات الاجتماعية خلال السنتين الاولى من الخطة.
3- الالتزام بتنفيذ أستراتيجية تخفيف الفقر التي تم اقرارها، وتحقيق الاهداف الواردة فيها خلال 5 سنوات.

الفصل السادس الادارة الرشيدة و الحكومة الالكترونية:

اولا/الحكومة الالكترونية:

1- اعداد واقرار استراتيجية التدريب الوطنية للاقليم.
2- الزيادة السنوية لعدد الموظفين الحكوميين المشاركين في الدورات التدريبية، موزعة حسب الوزارات.
3- تنفيذ برنامج وطني لتبسيط الاجراءات (متوافق مع تنفيذ تطبيقات الحكومة الالكترونية) يتضمن تبسيط 25% سنوياً من اجراءات تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ولكل الوزارات، وفق نظام النافذة الواحدة.
4- اصدار مجموعة القوانين الخاصة بالادارة المالية،والشفافية والحكومة الرشيدة للاقليم، وتعديل قانون العمل او اصدار قانون جديد والغاء القانون القديم.

ثانيا/ الحكومة الالكترونية:

1- العدد السنوي لتطبيقات الحكومة الالكترونية المنفذة والمعتمدة في الوزارات.
2- تنفيذ برنامج وطني لتطبيقات الحكومة الالكترونية بنسبة 100% بين الوزارات و 25% من خدمات الوزارات المقدمة للمواطنين مع نهاية العام الخامس لهذه الخطة.
3- اعداد واقرار استراتيجية التدريب الوطنية للاقليم.